

## آثار الشريعة الإسلامية على التشريعات الأفغانية

### The Effects of islamic law on afghan legislation

سيد احمد فاطمي

الاستاذ في كلية الشريعة بجامعة نجرهار - افغانستان

همايون حامد

الاستاذ المحاضر في كلية الشريعة بجامعة نجرهار - افغانستان

Email : [sayedahmadfatemi49@gmail.com](mailto:sayedahmadfatemi49@gmail.com)

#### خلاصة البحث

عندما تشرف شعب افغانستان بدين الاسلام المقدس في عهد الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم منذ ذلك الزمن الى عصر صياغة القوانين في افغانستان اصبح شعب الافغان يديرون شؤون حياتهم وحل قضاياهم ومشاكلهم وفق تعاليم القران والسنة النبوية ومع مرور الزمن و تطوره اضطر شعب الافغان لاصلاح شؤون حياتهم وحل مشاكلهم الى تدوين القوانين بالاضافة من الفقه الاسلامي فبذل الافغان قصارى جهدهم لضمان عدم وجود قانون في افغانستان يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية وكذلك تشدد قوانين افغانستان الاخرى على ضرورة مراعاة احكام الدين الاسلامي بشكل كامل في مجالها . فيظهر من هذا ان الشريعة الاسلامية لها اثار كبيرة على التشريعات الافغانية والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي لجميع القوانين الافغانية.

**الكلمات المفتاحية:** الشريعة الاسلامية، التشريع الافغاني، القران، السنة.

## The Effects of islamic law on afghan legislation

### Abstract

When the people of Afghanistan honored the religion of Islam in the era of the Rightly-Guided Caliphs, may God be pleased with them from that time until the era of the drafting of laws in Afghanistan, the people of Afghanistan managed their affairs, Their issues and problems were solved according to the teachings of the Qur'an and the Sunnah of the Prophet, and with the passage of time and its development, people were forced Afghans to reform their life affairs and solve their problems in codifying laws in addition to Islamic jurisprudence. Afghans made every effort to ensure that there is no law in Afghanistan that contradicts the provisions of Islamic Sharia. Also, other Afghan laws stress the need to observe the provisions of the Islamic religion in a manner Complete in its field. It appears from this that Islamic law has major implications for Afghan legislation and Islamic law is the main source of all Afghan laws.

**Key Words:** islamic law, afghan legislation, the Qur'an, the Sunnah.

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

اما بعد!

قد جعل الله سبحانه و تعالى الانسان من المخلوقات الاجتماعية لا يمكن ان تعيش وحدها

بطريقة طبيعية، لا يستطيع أن يعتزل الناس لأنه عاجز بمفرده عن الوفاء بحاجياته وذلك يستتبع وجود علاقات عديدة بين أفراد المجتمع وهي علاقات لا يمكن أن تترك فوضى ينظمها كل فرد وفق رغبته و مشيئته لذا ظهرت الحاجة الى القانون للحد من حريات الأفراد وأزالة ما فيها من تعارض، والتوفيق بين مصالحهم، وذلك بعد أن استشعر الأفراد الحاجة الى قواعد تنظم تصارع المصالح بينهم محققة بذلك العدل والاستقرار.

### اسئلة البحث

ستجيب هذه المقالة على الاسئلة التالية:

- ١- ماهى المصادر الرئيسية لقوانين افغانستان فى الماضى ؟
- ٢- ماهى المصادر الرئيسية لقوانين افغانستان الان ؟
- ٣- الى اى مدى يتم مراعاة احكام الشريعة الاسلامية فى التشريعات الافغانية ؟
- ٤- ما مدى اهمية الدستور الافغانى لاحكام الشريعة الاسلامية ؟
- ٥- بصرف النظر عن الدستور، ما قيمة احكام الشريعة الاسلامية فى قوانين افغانستان؟
- ٦- ما مدى تناقض قوانين افغانستان معى احكام الشريعة الاسلامية ؟

### اهمية البحث

القانون والمجتمع قرناء لا ينفصل أحدهما عن الآخر فحيثما يوجد مجتمع يوجد هناك قانون بالضرورة، اذالقانون قديم قدم المجتمع وأي خروج على مقتضى هذا النظام انما يهدد المجتمع فى أسس بقائه وانما نه و من أجل هذا يتكلف القانون بمواجهة هذا الخروج بالعقوبة المناسبة فمعنى هذا أن العقوبة هى قديمة قدم القانون والمجتمع بالنظر الى الحقائق المذكورة أعلاه، فان البشر الذين يعيشون فى أفغانستان(خراسان)منذ حوالى ستة آلاف حتى الآن ، هؤلاء كانوا قبل الاسلام يخضعون لأديان ،وثقافات وحضارات مختلفة لمصالحهم المتبادلة وحل قضاياهم حيث يستفيدون من أصول وقواعد مدونة و غير مدونة الموجودة فى ذلك الزمن حسب ضرورياتهم و ظروفهم ، لم نعتز على تلك الأنظمة والقواعد تفصيلا(١) عند وصول دين الاسلام المقدس الى هذه المملكة و اعتناق سكانها لهذا الدين الالهى من سنة (١٨ق)الى(٢٢ق) أصبح الناس يديرون شؤون حياتهم و حل قضاياهم ومشاكلهم وفق تعاليم القرآن والسنة النبوية ، ومع مرور الزمن و تطوره اضطر الناس لاصلاح شؤون حياتهم وحل

- ١-د استاد عبدالحى د ليكنى پښتو ژباړه، دافغانستان لنډ تاريخ،دانش خپرنډويه ټولنه،پيښور،ص ٢  
مشاكلهم الى تدوين القوانين بالاضافة من الفقه الاسلامى (١) استمر تشريع القوانين فى افغانستان حتى العصر الحاضر،فالآن افغانستان لديها دستور و قوانين مطلوبة أخرى.

## الدراسات السابقة

مهما حاولت أن أجد رسالة كتبت حول موضوع آثار الشريعة الإسلامية على التشريعات الأفغانية لكن لم أجدها، لذا اعتقدت أنه من الضروري كتابة المقالة حول هذا الموضوع، فعمدت إلى أن أكتب في هذا الموضوع مقالة من غير اطناب ممل ولا أيجاز مخل بأسلوب سهل و عبارات لا غموض فيها

ليستفيد منها من يقرأها، وعنوانها ب(آثار الشريعة الإسلامية على التشريعات الأفغانية) و سأقوم بعون الله عزوجل بذكر المواد القانونية الأفغانية تبين الموضوع المطلوب.

## خطة البحث

يتكون هذا البحث من مقدمة و مبحثين و خاتمة:

اما المقدمة فبينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، واسئلة البحث و منهج البحث الذي اتبعته فيه.

المبحث الاول: آثار الشريعة الإسلامية على دستور افغانستان

المبحث الثاني: آثار الشريعة الإسلامية على القوانين الأفغانية دون دستور افغانستان و اخيرا الخاتمة واهم النتائج.

## المبحث الاول: آثار الشريعة الإسلامية على دستور افغانستان

ذكرنا قبلا ان سكان افغانستان(خراسان) منذ اعتناقهم لدين الاسلام المقدس زمن الخلفاء الراشدين أجروا جميع معاملاتهم وفق احكام الفقه الاسلامي، بمرور الوقت، على الرغم من الحاجة الى الفقه الاسلامي، أصبح من الضروري صياغة قوانين أخرى و بدأت سلسلة تدوين القوانين الأفغانية، منذ ذلك الحين تم بذل كل الجهد لضمان عدم تناقض أى مادة قانونية أفغانية بأحكام الفقه الاسلامي، وقد تم التاكيد على هذا بشكل خاص فى الدستور الأفغانى الذى يعتبر أم القوانين الأفغانية الا يكون هناك تناقض بين الفقه الاسلامي والقانون الأفغانى فى أى مادة قانونية، نذكر

١- قضاء مياشتنى مجله، دسترى محكمى نشراتى ارگان، ٣٩٦د، ١٣٩٦ كال د اسد مياشتنى گڼه، ص٤

فيما يلي بعض المواد القانونيه من الدستور الأفغانى الحالى التى توضح الادعاء أعلاه، على سبيل المثال:

١: ينص الدستور الأفغانى الحالى فى عبارته الآتية صراحة على أنه لا يمكن سن اى قانون فى افغانستان يخالف احكام الدين الاسلامى حيث يقول:(فى افغانستان، لا يمكن لأى قانون أن يعارض معتقدات الدين الاسلامى و احكامه)(١)

٢: اذا لم يكن هناك حل للمشكلة فى القوانين الأفغانية يلزم الدستور الأفغانى المحاكم بالسعى لايجاد حل للمشكلة فى ضوء احكام الفقه الحنفى، يقول الدستور الأفغانى فى هذا الصدد:(تمثل المحاكم لأحكام هذا الدستور والقوانين الأخرى فى القضايا قيد النظر، عند ما لا

يكون هناك نص في الدستور والقوانين الأخرى للنظر في القضية، تتبع المحاكم احكام الفقه الحنفى و ضمن حدود التى ينص عليها هذا الدستور فتحل القضية بطريقة تضمن العدالة بأفضل طريقة ممكنة.(٢)

٣:كلف الدستور الافغانى رئيس الدولة على التحليف بالتمسك بالدين الاسلامى فى بداية وظيفته يقول الدستور الافغانى فى هذا الصدد:(قبل تولى المنصب،يؤدى رئيس الدولة الحلف التالى وفقا لاجراء خاص يحدده القانون:

بسم الله الرحمن الرحيم أقسم بسم الله العظيم على طاعة و دعم دين الاسلام المقدس. ألتزم بالدستور والقوانين الأخرى وسأعمل على تنفيذها. أحمى استقلال افغانستان وسيادتها الوطنية

وسلامة أراضيها ومصالح الشعب الافغان و باستعانة الرب تعالى و مساعدة الشعب،استغل جهودى من أجل سعادة و تقدم الشعب الافغان)(٣)

٤:كلف الدستور الافغانى الوزراء على التحليف بالتمسك على احكام الدين الاسلامى يقول الدستور الافغانى فى هذا الصدد(يحلف الوزراء بالحلف الاتى قبل تولى المنصب بحضور رئيس الدولة:

بسم الله الرحمن الرحيم اقسم بالله العظيم أن أحمى دين الاسلام المقدس، وأن ألتزم بالدستور والقوانين الأخرى لأفغانستان، وأن أحمى حقوق المواطنين وأن احمى الاستقلال والسلامة الارضية

١-د افغلنستان اساسى قانون(١٣٨٢ ل) ٨١٨ كنه رسمى جريده،٣ماده.

٢-المرجع السابق،المادة ١٣٠.

٣-المرجع السابق،المادة ٦٣.

و الوحدة الوطنية للشعب الافغان،أعتبرالله تعالى حاضرا فى كل افعالى،أودى واجباتى باخلاص)(١)

٥:كلف الدستور الافغانى قضاة المحكمة العليا(د سترى محكمى غرى) على اليمين امام رئيس

الدولة بالتمسك على تطبيق احكام الدين الاسلامى بنصه:(يؤدى القضاة أعضاء المحكمة العليا قبل توليهم منصب القضاء الرسمى أمام رئيس الدولة اليمين التالى:بسم الله الرحمن الرحيم،أقسم بالله العظيم أن أقوم بوظائفى بكل صدق و أمانة و نزاهة،وان ألتزم فى سير القضاء بأحكام الدين الاسلامى، و ما جاء فى القانون الأساسى و غيره من القوانين لأفغانستان فى تأمين العدالة بكل حيادة مع مراعاة الحفاظ على شرف القضاء والاستقلالية)(٢)

٥:سمى دستور افغانستان النظام السياسى الافغانى باسم(دولة الجمهورية الاسلامية) حيث يصرح:(افغانستان الدولة الجمهورية الاسلامية،مستقلة،واحدة و غير قابلة للتجزئه)(٣) وجعل الاسلام دينه الرسمى بنصه:(أن دين دولة جمهورية افغانستان الاسلامية هو دين الاسلام المقدس. اتباع الديانات الأخرى احرار فى اتباع دينهم و اداء طقوسهم الدينية فى حدود أحكام القانون)(٤)

٦: واشترط دستور افغانستان على أنه يجب على مرشح رئاسة الدولة في افغانستان أن يكون مسلما حيث صرح بنصه: (يتمتع المرشح لرئاسة الدولة بالمؤهلات التالية:

موطن افغانستان، مسلم، مولود من أبوين افغان وليس لدية جنسية بلد آخر) (٥)

٧: أكد الدستور الافغانى على أن المناهج التعليمية للمدارس الافغانية يجب أن تتوافق بالكامل مع احكام دين الاسلام المقدس حيث يصرح بنصه: (نظر الأحكام الدين الاسلامى والثقافة الأفغانية والأصول العلمية فان الدولة ترتب و تطبق منهاجا تعليميا موحدا، وتدون المواد الاسلامية للمدارس وفق المذاهب الاسلامية الموجودة في افغانستان) (٦)

١-د افغانستان اساسى قانون، ٧٤ ماده .

٢- المرجع السابق، المادة ١١٩.

٣- المرجع السابق، المادة الأولى.

٤- المرجع السابق، المادة ٢ .

٥- المرجع السابق، المادة ٦٢، البند الأول.

٦- المرجع السابق ، المادة ٤٥.

٨: يلزم الدستور الافغانى الحكومة بالغاء ثقافات المجتمع الأفغانى التى تتعارض مع احكام الاسلام بنصه: (الأسرة ركن اساسى للمجتمع وتهتم بها الدولة وكذلك تقوم الدولة بتدابير لازمة لتنمية الأسرة ولاسيما تنمية الحالة الجسمية و الروحية للأم والطفل و تربية الأطفال والقضاء على العادات والرسوم المضادة لأحكام الشريعة الاسلامية) (١)

٩: اشترط الدستور الافغانى لتكوين الجمعيات السياسية والمهنية الاتخالف اهدافها واساساتها مع الشريعة الاسلامية بنصه: (من حق كل الافغان تكوين الجمعيات وفق أحكام القانون لتأمين مقتضياتهم المادية او المعنوية ومن حق كل الافغان تكوين المنظمات السياسية وفق القانون بالشروط الآتية:

إذا لم تكن أهداف و أساسات المنظمة مخالفة لدين الاسلام و نصوص واحكام هذا

(الدستور...)(٢)

### المبحث الثانى: آثار الشريعة الاسلامية على القوانين الافغانية الأخرى دون الدستور

توجد فى كل قانون افغانى مواد قانونية تؤكد الامتثال لاحكام الشريعة الاسلامية، سنذكر فى هذا المبحث بعض مواد قوانين افغانستان، التى تظهر آثار الشريعة الاسلامية على تشريعات افغانستان على النحو الآتى:

١: ينظم قانون العقوبات الافغانى العقوبات التعزيرية فقط، تطبيق العقوبات المتعلقة بالحدود والقصاص والديات وفقا لأحكام الفقه الحنفى، يصرح قانون العقوبات الافغانى فى هذا الصدد بنصه: ((١) ينظم هذا القانون الجرائم والعقوبات التعزيرية. (٢) يعاقب مرتكب جرائم الحدود والقصاص والديات وفق احكام الفقه الحنفى من الشريعة الاسلامية). (٣)

٢: كلف قانون المظاهرات والمسيرات فى البند الرابع من المادة السابقة منظمى المظاهرات والمسيرات منظمات كانت أو أفرادا باحترام احكام الاسلام بنصه: (احترام شعائر الاسلام والأعراف والتقاليد الدينية والوطنية والتاريخية والثقافية للبلاد) (٤)

١-د افغانستان اساسى قانون، ٥٤ماده.

٢-المرجع السابق، المادة ٣٥

٣-د افغانستان د جزا كود (١٣٩٤ ل) ٢٦٠ كنه رسمى جريده، ٢ماده.

٤-د افغانستان د تولنو، اعتصابونواو تظاهراتو قانون (١٣٨١ ل) ٨٠٥ كنه رسمى جريده، ٧ماده، ٤بند

٣: وذكر قانون الاعلام بالالتزام بمراعاة احكام الشريعة الاسلاميه بنصه: (سن هذا القانون

مراعاتاً لمبادئ واحكام الدين الاسلامى و تطبيقاً لحكم المادة الرابعة والثلاثين من الدستور و نظراً للمادة التاسعة عشر من الاعلان العالمى لحقوق الانسان لضمان حق حرية الفكر والتعبير و تنظيم أنشطة و وسائل الاعلام). (١)

وعد نفس القانون من أهداف سن هذا القانون مراعاة احكام الشريعة الاسلامية بنصه: (احترام مبدأ حرية التعبير ووسائل الاعلام المسجلة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان وفقاً لمبادئ و أحكام الدين الاسلامى). (٢)

## الخاتمة

أبين فى الخاتمة ملخص نتائج البحث التى توصلت اليها خلال كتابة هذه المقالة، وأرتب هذه النتائج فى نقاط تالية:

١: منذ وصول دين الاسلام المقدس الى افغانستان و اعتناق سكانها لهذا الدين زمن الخلفاء الراشدين أصبح سكان هذا البلد يديرون شؤون حياتهم وفق تعاليم الشريعة الاسلامية.

٢: حين اضطر سكان افغانستان لاصلاح شؤون حياتهم و حل مشاكلهم الى تدوين القوانين اضافة من الفقه الاسلامى ، دونوا القوانين فى ضوء احكام الشريعة الاسلامية بطريقة لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

٣: المصدر الرئيسى للدستور الافغانى وجميع القوانين الافغانية هو الشريعة الاسلامية.

٤: يبطل الدستور الافغانى كل تلك القوانين والمواد القانونية الافغانية التى تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

٥: توجد عدة مواد قانونية فى كل قانون أفغانى تؤكد على أنه يجب مراعاة أحكام الشريعة الاسلامية فى مجال تطبيق القانون المذكور

هذا ما توصلت اليه من نتائج في هذا البحث.

و صلى الله تعالى على خير خلقه محمد وعلى آله و صحبه اجمعين.

١- د توليزو رسنيو قانون (١٣٨٨ ل) ٩٨٦ گنه رسمي جريده، لومري ماده.

٢- المرجع السابق، المادة الثانية، البند الخامس.

### المآخذ

١: د افغانستان اساسى قانون (١٣٨٢ ل) ٨١٨ گنه رسمي جريده.

٢: د افغانستان د تولنو، اعتصابونو او تظاهراتو قانون (١٣٨١ ل) ٨٠٥ گنه رسمي جريده.

٣: د افغانستان د توليزو رسنيو قانون (١٣٨٨ ل) ٩٨٦ گنه رسمي جريده.

٤: د افغانستان د جزأ كود (١٣٩٦ ل) ١٢٦٠ گنه رسمي جريده .

٥: د افغانستان د سترى محكمى نشراتى ارگان، د قضاء مياشتنى مجله د ١٣٩٦ ل كال د اسد د مياشتى گنه.

٦: د عبدالحى د ليكنى پښتو ژباړه، د افغانستان لنډ تاريخ، دانش خپرندويه ټولنه، پيښور.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، سيد احمد فاطمى، همايون حامد، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)